



مؤتمر الحوكمة الثاني في دول مجلس التعاون
2nd GCC GOVERNANCE CONFERENCE™

حوكمة القطاعين الخاص والعام في ضوء الإصلاح الاقتصادي

20-22 March 2017, Marina Hotel, Kuwait

المؤتمر الثاني للحوكمة في دول مجلس التعاون
حوكمة القطاعين الخاص والعام في ضوء الإصلاح الاقتصادي
20 - 22 مارس 2017 - قاعة سلوى - فندق مارينا الكويت

نبذة عن المؤتمر:

تشهد دول المنطقة خلال هذه الفترة أحداثاً سياسية واقتصادية جوهرية تفرض إحداث تغييرات هيكلية على المستويين الاقتصادي والمؤسسي. وتأتي في مقدمة هذه الأحداث الانخفاضات الحادة في أسعار النفط التي قادت إلى إجراء تغييرات واسعة في السياسات المالية والسياسات الاقتصادية. واتخاذ جملة من القرارات تتعلق بالترشيد وتخفيض النفقات وتقنين الدعم، وتفعيل سياسات الخصخصة بإطار استراتيجي، وتنويع الناتج ومصادر الدخل وزيارة الإيرادات غير النفطية. ولا شك أن تلك التغييرات أكدت الحاجة إلى تحصين مؤسسات القطاع العام، كما هو الأمر في الخاص، ضد الآثار السلبية لموجة تباطؤ النمو الاقتصادي، ولكي يكون أكثر فعالية في تحسين مناخ الاستثمار وخلق البيئة اللازمة للدور الريادي للقطاع الخاص في مسار التنمية. ولعل من أهم الأدوات المستخدمة لتحسين الاقتصاد وتقويته وزيادة تنافسيته هو تطبيق معايير الحوكمة الحديثة في كافة قطاعاته، وكذلك مراجعة التشريعات الاقتصادية السارية أو إصدار قوانين حديثة معاصرة تتلاءم مع المطبق دولياً. إن تطبيق معايير الحوكمة على القطاع العام بمعزل عن القطاع الخاص لن يحقق النتائج المرجوة أو الأهداف المنشودة نظراً لارتباطه الوثيق واعتماد أحدهما على الآخر.

ففي القطاع الخاص، تم إقرار معايير الحوكمة في أسواق منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي خلال السنوات القليلة الماضية (قطر 2009، والسعودية في نهاية 2006 وُعدّل في مارس 2010، وفي البحرين يناير 2011، وفي عُمان 2003، وفي الكويت، 2013 للبنوك و2015 للشركات)، إلا أن القطاع العام لم يواكب موجة الحوكمة التي اجتاحت مؤسسات القطاع العام على الصعيد العالمي أو مؤسسات القطاع الخاص على الصعيد الاقليمي. فدول المنطقة لا زالت بحاجة إلى إجراء المزيد من الإصلاحات في هذا المجال خاصة لسد الفجوة بين القطاعين. حيث يعتبر تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع العام بكفاءة من أهم مقومات النجاح والاستدامة له. فالحوكمة لها تأثير مباشر في رفع معدلات النمو الاقتصادي ورفع معدلات الشفافية وتخفيض حالات تعارض المصالح وبالتأكيد تحسين الأداء ورفع الإنتاجية. لذلك أصبح من الضرورة إلزام مؤسسات القطاع العام بتطبيق معايير الحوكمة على نطاق واسع من خلال إصدار تشريعات جديدة، إلى جانب ضرورة تبني حزمة من الإصلاحات الهيكلية والتي تأتي في مقدمتها تقليص حجمه، ورفع إنتاجيته وكفاءته، وإلزام أجهزته بتطبيق أفضل المعايير الدولية. ويأتي تنظيم مؤتمر "الحاجة إلى حوكمة القطاعين الخاص والعام في ضوء الإصلاح الاقتصادي" في إطار السعي المتواصل والحرص لرفع الرصيد المعرفي في مجال حوكمة القطاعين العام والخاص.

أهداف المؤتمر:

يهدف المؤتمر إلى تحقيق عددٍ من الأهداف المهمة التي تشمل التالي:

1. استعراض أهم ما تم إنجازه في حوكمة مؤسسات القطاع الخاص محلياً وإقليمياً في ظل سريان لوائح الحوكمة ودخولها حيز التطبيق.
2. بحث أهمية إلزام أجهزة القطاع العام بتطبيق الحوكمة من خلال التشريعات كمتطلب لإنجاح أية إصلاحات مالية واقتصادية وكمطلب لتحقيق التنمية المستدامة.
3. دراسة المقومات التي تجعل من الحوكمة أحد أهم متطلبات نجاح برامج خصخصة القطاع العام.
4. استعراض أهم التجارب الدولية والإقليمية الناجحة في مجال تطبيق الحوكمة، وتسليط الضوء على أبرز الاختلافات بين معايير القطاعين الخاص والعام.

5. تحديد أهم التحديات التي تواجه تطبيق معايير الحوكمة بعد دخول اللوائح التنفيذية حيز النفاذ في ظل تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض أسعار النفط والتشريعات ذات الصلة.
6. تقدير أثر تطبيق الحوكمة في مكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية ورفع تصنيفات الكويت في المؤشرات والتقارير العالمية.
7. تدارس دور الحوكمة في بناء نظام محاسبة ومساءلة متين على مستوى المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص.
8. مناقشة دور الحوكمة في القضاء على البيروقراطية ورفع مستوى الخدمات العامة ورفع جاذبية الاستثمار في دولة الكويت.

انطلاقاً من أهمية الحوكمة الرشيدة ومدى تأثيرها على بيئة الأعمال وجاذبية الاستثمار في الدولة، ونظراً لطبيعة وحجم القطاع العام وارتباطه الوثيق بالقطاع الخاص، فإن هذا المؤتمر يمثل فرصة مهمة لجمع كافة الجهات ذات العلاقة بتطبيق أنظمة الحوكمة واستعراض وجهات نظر أطراف القطاعين العام والخاص، إضافة إلى وجهات نظر الأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني، إضافة إلى استعراض أنظمة الحوكمة المقررة في دول مجلس التعاون في القطاعين الخاص والعام، واستعراض التجارب الإقليمية والدولية وتحديد مدى الحاجة إلى إقرارها بشكل أشمل ليضم كافة الجهات والمؤسسات العامة، كما يهدف المؤتمر إلى الاطلاع ومناقشة التجارب العالمية الناجحة في هذا الخصوص ودراسة إمكانية الاستفادة منها على المستوى الخليجي.

محاور المؤتمر

- **المحور الأول:** مدى الحاجة الى تطبيق معايير الحوكمة على الأجهزة الحكومية في ضوء مبادرات الإصلاح المالي والاقتصادي. وأثر ذلك على معدلات الإنتاجية وتحسين الأداء ودعم متطلبات التنمية المستدامة.
- **المحور الثاني:** استعراض أهم ما تم إنجازه في حوكمة مؤسسات القطاع الخاص محلياً وإقليمياً في ظل سريان لوائح الحوكمة ودخولها حيز التطبيق.
- **المحور الثالث:** أهمية الحوكمة للتفاعل بين القطاعين الخاص والعام لرفع معدلات الأداء والإنتاجية وتعزيز الشفافية وأهم أو أبرز الاختلافات بين معايير القطاعين الخاص والعام.
- **المحور الرابع:** تقييم التجارب الدولية في خصخصة القطاعات العامة. وأهمية الحوكمة كمتطلب أساسي ومحوري لنجاح برامج خصخصة القطاع العام.
- **المحور الخامس:** تقييم التجارب الحديثة للحوكمة في القطاع الخاص. وأهم التحديات التي تواجه تطبيق معايير الحوكمة بعد دخول اللوائح التنفيذية حيز النفاذ في ظل تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض أسعار النفط والعبء التشريعي.
- **المحور السادس:** أثر تطبيق الحوكمة في تخفيض معدلات الفساد وتعزيز الشفافية ورفع تصنيفات الكويت في المؤشرات والتقارير العالمية وتحسين الأداء.

الفئات المستهدفة

- ويسعى المؤتمر إلى استقطاب جميع المهتمين بجوانب البحث المختلفة في مجال حوكمة الشركات والمؤسسات الحكومية من الفئات التالية:
- الأكاديميين بكليات إدارة الاعمال والاقتصاد والمحاسبة والقانون المختصين في مجال الحوكمة.
 - رؤساء ومدراء المؤسسات العامة والهيئات الرقابية والتنظيمية الحكومية.
 - المدراء التنفيذيين وأعضاء الإدارة العليا ومجالس الإدارات في القطاعين العام والخاص.

- خبراء التدريب والاستشارات في الحوكمة على المستويين المحلي والدولي.
- العاملين في الوزارات وفي الأجهزة الرقابية بهيئات أسواق المال بدول مجلس التعاون الخليجي.
- المسؤولين والعاملين في البنوك المركزية.
- العاملين في هيئات الاستثمار وهيئات تشجيع الاستثمار الحكومية الخليجية.
- أعضاء مجالس الإدارات والعاملين في البنوك والشركات المساهمة العامة.
- المسؤولين في المعاهد والجمعيات المتخصصة في الشأن المالي وفي مجال الحوكمة.
- المسؤولين في الجمعيات المهنية (المحاسبة والاقتصاد والقانون).
- العاملين في البورصات والشركات التي تمارس أنشطة الوساطة المالية.